

خلال زيارته لمكتب الصناعة بعدن .. المتوكل:

ضبط المخالفين والمتلاعبين بالأسعار لن يستثني أحدا الرقابة والمتابعة من المهام الأساسية للدولة ولا تكتمل إلا بتعاون الجميع



©14OCTOBER

عددا من المحلات التجارية للتأكد من عدم التلاعب بأسعار المواد الغذائية خصوصا تلك التي شهدت انخفاضا ملحوظا في أسعارها ووضع لوائح الإشهار بسعر كل سلعة للمواطنين ، كما قام أيضا والمرافقين له بالتفتيش على الأفران والمخابز خصوصا تلك التي صدرت بحقها أحكام جزائية من إغلاق وغرامات لاطلاق عن كتب على مدى التزامها وانضباطها بالقانون موجها بإصدار عقوبات رادعة لمن يستهترون بالقانون ويغشون في أوزان الخبز(الروتي) وتكررت مخالفاتهم .

والتفاعل معها بشكل مباشر.. مشيرا إلى تجاوب بعض التجار وأصحاب المحلات مع القرارات. وقد طاف وزير الصناعة والتجارة الدكتور/ يحيى المتوكل برفاقه مدير مكتب وزارة الصناعة بعدن الأخ/ حسين عبد الله مكايو ومدير إدارة الرقابة والتفتيش الأخ/ فضل صويلح وعضو غرفة التعليمات في مكتب الصناعة بعدن الأخ/ عبد السلام منصور ومدير فرع مكتب الصناعة في مديرية الشيخ عثمان الأخ/ علي عبد الله علي في شوارع مديرية الشيخ عثمان التجارية وتفقد



©14OCTOBER

في عدن لتعزيز عمله والاستمرار في أداء واجبه . وفي الاجتماع قدم مدير مكتب وزارة الصناعة بعدن الأخ/ حسين عبد الله مكايو شرحا مفصلا مدعوما بالتقارير حول آلية عمل المكتب في عمليات النزول الميداني لمراقبة وضبط الأسعار والتنسيق القائم بين المكتب وفروعه في المديرية وهو ما يعطي صلاحيات أوسع للمحليات للقيام بدورها لشمولية الرقابة. كما أكد مكايو التجاوب مع الشكاوى الواردة إلى المكتب من قبل المواطنين عبر خط العمليات التفتوحي والتحقفي في هذه الشكاوى

□ عدن / زكريا السعدي

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور/ يحيى يحيى المتوكل أهمية دعم دور الرقابة على الأسعار وتعزيز متابعتها وفقا لقانون حماية المستهلك من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى والمواطنين لكشف المتلاعبين بالأسعار وتقديمهم للمحاسبة.
وأشاد وزير الصناعة والتجارة في الاجتماع الذي عقد يوم أمس بدور مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عدن ودورهم في حماية المستهلك وضبط الأسعار وتقديم المخالفين إلى نيابة المخالفات لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم .

وقد ناقش الاجتماع الذي ترأسه وزير الصناعة إجراءات ضبط أسعار المواد الغذائية في الأسواق تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء بشأن ضبط الأسعار ومحاسبة المخالفين .
تستثني أحدا من كبار التجار إلى أسبطنهم وفقا للقانون.. وموضحا أن الرقابة والمتابعة هي من مهام الدولة الأساسية لكنه لا يكتمل إلا بتعاون الجميع منوها إلى ضرورة نشر الوعي والإعلام الكامل للمواطنين وحتى التجار مبديا استعداد الوزارة لتقديم الدعم لمكاتبها

اختتمت أعمالها ببيانها الختامي وشكلت لجنة توثيق للجرائم الإسرائيلية

الأمانة العامة للاتحاد النسائي العربي تثنى عالياً البطولات التي خاضها المقاومون في غزة والمطالبة بفتح كافة المعابر ورفع الدعاوى وتشكيل محكمة لمحاكمة الإسرأئيليين



□ صنعاء/سبا

أوصى اللقاء التشاوري للأمانة العامة للاتحاد النسائي العربي في ختام أعماله أمس بصنعاء حول مناصرة المرأة الفلسطينية بعد محرقة غزة، منظمات المجتمع المدني كافة بوضع خطة عاجلة لاحتياجات أبناء غزة وخصوصا الأسر التي تهدمت منازلها وتسيير قوافل إغاثية دعما للنساء والأطفال .

كما أوصى اللقاء الذي عقد خلال الفترة 27 - 29 يناير الجاري تحت شعار « معا نحو عدالة إنسانية لانصاف غزة » لاتحادات النسائية العربية بفتح باب التبرع النقدي لأبناء القطاع الى جانب التبرعات العينية والمساهمة في الحوار الفلسطيني-الفلسطيني للوصول الى اتفاق سياسي لتعزيز العمل المشترك بين كافة فصائل المقاومة الفلسطينية.

الدعوة إلى الانتقال من ثقافة الشجب والاستنكار إلى ثقافة الفعل

ونوه بالمواقف الشجاعة لدول تركيا وفنزويلا وبوليفيا ودول أمريكا اللاتينية والدول العربية والإسلامية التي خرجت في المظاهرات السلمية المعززة عن غضبها لما ترتكبه إسرائيل من مجازر وحشية ضد الأطفال والنساء والعزوة .
وشكل اللقاء في ختام أعماله لجنة قانونية لاعادة الوثيقة القانونية تحت عنوان « ما بعد غزة » تتضمن رؤية الاتحاد النسائي العربي العام لحشد الرأي العام العربي والإسلامي والمسيحي والدولي تحقيقا لشعار « معا نحو عدالة إنسانية لإنصاف غزة » .
وقد صدر عن اللقاء بيان أدان المجازر الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والعمل على توثيق تلك الجرائم فنيا وتكنولوجيا .. مطالبيا المحكمة الأوروبية بتجديد عضوية إسرائيل لما قامت به من جرائم إبادة بحق الأطفال والشيوخ والنساء والشباب .

الفرصة لذراع العدو والانتقال من ثقافة الشجب والاستنكار إلى ثقافة الفعل وكذا الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب وتسليمهم للعدالة الدولية لحاكمتهم.
وأوصى اللقاء التشاوري للاتحاد النسائي العربي الذي شارك فيه أكثر من 10 اتحادات نسائية وجمعيات تمثل دول اليمن وفلسطين والبحرين والسودان والجزائر وسوريا والاردن ومصر بإطلاق موقع الكتروني باسم الاتحاد النسائي العربي العام يتضمن صوراً ومشاهد ووثائق خاصة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما أسفر عنها من قتلى وجرحى وتدمير كامل للبنية التحتية .
وتمن اللقاء التضحيات والجسام والبطولات التي خاضها المقاومون وتصددهم للعدوان الظالم على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة .. مؤكداً ان القضية الفلسطينية حاضرة في قلب ووجدان كل عربي ومسلم ومسيحي وكل شعوب العالم ومحبي الحرية والعدالة وحقوق الانسان .

وطالب بضرورة فتح كافة المعابر وبشكل دائم للتخفيف من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ودعم حركة المقاومة الفلسطينية كمنظومة تضاهي تحرري وحق مشروع وفقا لمبادئ العدالة الإنسانية وعدم اختزالها كقضية يهدد عربي الى قضية عالمية تستهدف منع وتكرار جرائم العدو الصهيوني .
ودعا اللقاء الاتحاد النسائي العربي العام مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان والحقوقيين إلى تشكيل محكمة عربية خاصة لحاكمه قادة إسرائيل لارتكابهم جرائم الحرب في القطاع وانتهاكهم للقوانين والمواثيق الدولية بما فيها اتفاقية حقوق الانسان وحقوق الطفل .
وحث على أهمية التنسيق مع المنظمات الدولية صاحبة الخبرة والتجربة لتقديم الدعاوى القضائية ضد العدو الصهيوني باسم الاتحاد النسائي العربي العام لتفويت

تسليم المساعدات والأجهزة الطبية من البرلمان العربي الانتقالي للفلسطينيين

الزندانى: نرفض دخول غزة بإذن صهيوني وزارة الصحة الفلسطينية تشيد بدعم البرلمان العربي



وقال « الحرب الصهيونية لم تضع أوزارها بعد، والعدوان الغاشم من الممكن أن يعود اليوم أو غداً أو في أية لحظة لأن الهمزة التي ألقنها الصهيونية ما هي إلا استراحة للجنود وبعدها تدور الدائرة .»

وقال وفد من البرلمان العربي الانتقالي برئاسة الدكتور/ منصور عزيز الزندانى نائب رئيس البرلمان العربي عضو مجلس النواب اليمني والذي يضم اللواء/ سعد الجمال رئيس اللجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري عضو البرلمان العربي وبمشاركة المستشار/ طلعت حامد الأمين العام المساعد للبرلمان العربي، وصل إلى معبر رفح لتقديم مساعدات طبية عاجلة لأبناء الشعب الفلسطيني في غزة الذين أصيبوا جراء العدوان الصهيوني الوحشي على غزة.

وحصل الوفد أجهز طبية حديثة من بينها أجهزة أشعة حديثة وأجهزة تنفس صناعي وكراسي طبية متحركة وأجهزة أكسجين وأجهزة تخطيط قلب وطاولات طبية لعمليات العظام وأجهزة شد العظم على طاوولات العمليات وأجهزة تعقيم طبية وأجهزة تدفئة أطفال وأفران تعقيم وأجهزة تنفس صناعي. يذكر أن البرلمان العربي الانتقالي أقر في اجتماع دورته غير العادية الأولى للعام 2009 التي عقدت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 4 - 5 يناير بتقديم مساعدات عاجلة لأبناء الشعب الفلسطيني في غزة ، بما قيمته 250 ألف دولار من ميزانية البرلمان في إطار تضامنه مع أبناء الشعب الفلسطيني في غزة .

رفح/سبا:
رفض نائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي - عضو مجلس النواب اليمني الدكتور/ منصور الزندانى أمس دخول قطاع غزة ، بعد أن علم ان السباح بالدخول يرتبط بإشعار سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

وقال الزندانى لمراسل وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) : ان اليمن قيادة وحكومة وشعبا يرفض الاعتراف بالكيان الصهيوني فكيف لي ان أقبل بأن تحصل على إذن من قوات الاحتلال التي لا اعترف بوجودها لا انا ولا قيادتي ولا دولتي التي امثلها ولأممختم الدول العربية المعظمة في البرلمان العربي الانتقالي .
وأثر الدكتور الزندانى الذي ذهب على رأس وفد برلماني عربي لتقديم المساعدات التي اقربها البرلمان العربي والمقدرة بـ250 الف دولار ، تسليم المساعدات والاجهزة الطبية عبر معبر رفح للجان الفلسطينية .
ممثل وزارة الصحة الفلسطينية بسام برهوم أعرب من جانبه عن تقدير الشعب الفلسطيني

14.65 مليار قيمة الصادرات اليمنية في العام الماضي



©14OCTOBER

الحلقة للاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة نحو 56 الفاً و 92 حاوية بضائع متنوعة وزيادة ثلاثة الاف و 315 / حاوية وبنسبة 6 في المائة عن الفترة المقابلة لها من عام 2007م .
وارجع عشيم زيادة حجم قيمة الصادرات والايادات الى النشاط الملاحي المتنامي الذي يشهده ميناء الحوايات بعدن المتمثل بوصول ومغادرة سفن الحاويات الواسلة اليه من مختلف الموانئ المجاورة والعالمية .
في حين بلغ عدد الحاويات التي سوقت الى الاسواق

□ عدن/سبا

بلغت 83 مليارات و 94 مليوناً مقابل 47 مشروعاً بتكلفة 64 ملياراً و 416 مليون ريال و 18 مليارات و 416 مليوناً .
وتوزعت المشروعات الاجنبية على 23 جنسية منها 12 جنسية من دول عربية . واحتلت الاستثمارات العربية المرتبة الاولى بـ 26 مشروعاً وبتكلفة استثمارية بلغت 78 ملياراً و 555 مليوناً تمثل نحو 60 في المائة من عدد المشاريع و 94 في المائة من رأس المال الاستثماري للمشاريع العربية والاجنبية .
وتأتي استثمارات دول جنوب شرقي آسيا في المرتبة الثانية بـ 11,39 مشروع وبتكلفة استثمارية بلغت 3 مليارات و 431 مليون ريال تليها الاستثمارات الأوروبية بـ 3 مشاريع بتكلفة مليار و 72 مليوناً بالإضافة إلى مشروعين أمريكيين بتكلفة 35 مليون ريال .

ارتفاع حجم الاستثمارات المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار الى 389 مليار ريال العام الماضي

بلغت 500 مليون ريال مقابل 84 ملياراً و 12 مليون ريال وبتكلفة 73 ملياراً و 12 مليون ريال فيما تم التسجيل لـ 34 مشروعاً زراعياً خلال العام الماضي مقارنة بـ 59 مشروعاً في العام 2007م وبتراجع بلغ 25 مشروعاً ، فيما بلغت التكلفة الاستثمارية مليار و 918 مليون ريال مقابل 4 مليارات و 112 مليون ريال ، في العام 2007 ، وبتناقص 2 ملياريين و 163 مليون ريال .
وبلغ حجم المشاريع المسجلة في القطاع الصناعي 3 مشروعات بكلفة مليار و 75 مليوناً مقابل مشروعين بتكلفة 3 مليارات و 697 مليوناً ريال وزيادة مشروع استثماري في العدد وبتراجع في التكلفة بنحو ملياريين و 622 مليون ريال .
وبين التقرير الاحصائي انه تم التسجيل لـ 43 مشروعاً اجنبياً وعربياً بكلفة استثمارية

227 ملياراً و 862 مليون ريال مقارنة مع 169 مشروعاً بتكلفة 133 ملياراً و 441 مليوناً في العام 2007م وبتراجع يبلغ 81 مشروعاً في العدد وزيادة تقدر بـ 114 ملياراً و 421 مليون ريال في رأس المال .
واحتل القطاع الخدمي المرتبة الثانية بـ 85 مشروعاً بتكلفة 148 ملياراً و 49 مليون ريال العام الماضي مقارنة مع 70 مشروعاً بتكلفة 52 ملياراً و 33 مليون ريال في العام 2007م وبتراجع تبلغ 15 مشروعاً و 96 مليار ريال في رأس المال .
ويصوب التقرير الرسمي فان القطاع السياحي شهد تراجعاً في عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ عدد المشاريع المسجلة في عام 2008 نحو 42 مشروعاً مقارنة مع 60 مشروعاً في العام 2007م وبتراجع يبلغ 18 مشروعاً فيما بلغت التكلفة الاستثمارية 10 مليارات

ارتفع حجم الاستثمارات المسجلة بالهيئة العامة للاستثمار خلال العام الماضي بمقدار 112 مليار و 138 مليون ريال، لتصل إلى 389 ملياراً و 436 مليون ريال ، مقابل 277 ملياراً و 287 مليون ريال في العام 2007م .
واوضح تقرير احصائي صادر عن دائرة المعلومات والاحصاء بالهيئة العامة للاستثمار أنه تم خلال العام الماضي التسجيل لـ 292 مشروعاً استثمارياً ، منها 43 مشروعاً عربياً واجنبياً ، بموجودات ثابتة تبلغ 201 مليار و 808 ملايين ريال ، مشيراً إلى ان هذه المشاريع ستعمل على توفير 13 ألفاً و 991 فرصة عمل .
وحسب التقرير الاحصائي الذي تلقت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ نسخة منه فقد تصدر قطاع الصناعة المرتبة الأولى بـ 28 مشروعاً بتكلفة